E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨١
Issue 81

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٥
Apr. - May. - Jun / 2025

قضايا سياسية
العدد ٨١
٢٠٢٥

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشركات الاجنبية والسيادة الوطنية: رؤية في المهددات واستراتيجية المواجهة أ.د هيثم كريم صيوان	16 _1
2	توظيف افكار الاقتصاد السلوكي في السياسة العامة: توظيف هندسة الاختيار في المشاركة الانتخابية في العراق أنموذجاً أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	32_17
3	السياسات غير المتوازنة للتجارة العالمية (تجذير الهيمنة وإدامة التبعية) م.م سيف ضياء دعير أ.د.عماد صلاح عبد الرزاق	44_33
4	الأداء السياسي لليسار الأوربي في سنوات الحرب الباردة أ.م. وليد محمود أحمد النجو	59_45
5	البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني دراسة حالة العراق بعد عام 2005 م. د. رحيم صدام جبر الساعدي	75_60
6	الحوار الوطني والأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003: مقاربة تحليلية في ضوء التفاعلات الدولية م.م تمارا كاظم مناتي	89_76
7	العلاقات الروسية التركية بعد عام 2016 وآفاقها المستقبلية م.م عمر سلمان جاسم	103_90
8	الشراكة الاستراتيجية السورية الايرانية وانعكاساتها على الامن الاقليمي م.م سماء ابراهيم لطيف	119_104
9	الملف النووي الايراني وحقيقة المخاوف الامريكية رؤية تحليلية للفترة 2002 -2015 م.م كاظم ناجي عبد حسين	134_120
10	مستقبل مكانة القوة السيبرانية في استراتيجيات القوى الإقليمية ايران انموذجا م.م محمد معن محسن	150_135

11	دور المؤسسة العسكرية في بناء السياسة الامنية الروسية في عهد "فلاديمير بوتين: " الثوابت والمتغيرات م.م.وفاء عباس ياسر	163_151
12	تعزيز المشاركة السياسية والحوار المجتمعي في محافظة الانبار م.م وليد حميد حسين م.م محمد جبير عباس	176_164
13	مضيق ملقا بين الأهمية الجيواقتصادية وتحديات الأمن الإقليمي والدولي م.د. محمد حميد محمد	191_177
E1	The political role of American ambassadors in Iraq post 2003 Phd.professor. Dina Hatif Maki	A_ Z
	مراجعة مقال م.د. سماح نجم كاظم	أ _ خ
	مراجعة مقال م.د. فيان هادي عبد كاظم	د _ ص

البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني دراسة حالة العراق بعد عام 2005[▽]

Democratic Economic Structure and National Security

A Case Study of Iraq after 2005

م. د. رحيم صدام جبر الساعدي[*] Dr. Raheem Saddam Jabur Al-Saadi

الملخص

للبنية الاقتصادية اهمية كبيرة في عملية صنع السياسة العامة واستقرار الدولة وفي تحديد الوزن السياسي للدولة ، فالبنية الاقتصادية ترتبط بتوزيع الثروة والقضاء على الفقر والحد من ظاهرة البطالة لتجنب النقمة والغضب تجاه السلطة السياسية وبالتالي تهديد الاستقرار الامني، كما يمكن ان يكون عدم الاستقرار السياسي وفقدان الامن الوطني عاملاً من عوامل التدخل الخارجي تحت ذريعة حقوق الانسان وحماية الاقليات.

تمثل التنمية الاقتصادية عاملاً من عوامل الامن لأنها توفر لاي مجتمع القاعدة المادية التي تحول دون استمرار تخلفه وتبعيته الاقتصادية والسياسية ، فبدون ان تكون هناك تنمية سليمة تشبع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع ، لايمكن الحديث عن توافر اماناً وطنياً مستقراً. وعلى هذا الاساس فإن اهم اهداف البنية الاقتصادية في العراق هو العمل على ارتقاء المؤسسات الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة بما يضمن استقرار العراق امنياً وسياسياً، فالبنية الاقتصادية الديمقراطية لها دافع مهم ومؤثر في تحقيق الامن الوطني في العراق لأنها لاتتعلق بالمستوى الاقتصادي فحسب ، بل تعد عاملاً اساسياً في بناء التوازن بين الطبقات الاجتماعية ، فضلاً عن تحقيق التنمية البشرية ، كما يبرز الارتباط المباشر بالأمن الوطني عبر الامن الاقتصادي وديمومة الموارد التي تعد عاملاً ومقوماً رئيسياً للأمن الوطني.

الكلمات المفتاحية: البنية ، الاقتصادية ، الديمقراطية ، الامن الوطني ، العراق.

Abstract

The economic structure plays a significant role in the process of public policy making and the stability of the state, as well as in determining the political weight of the state. The economic structure is linked to the distribution of wealth, the eradication of poverty, and the reduction of unemployment to avoid resentment and anger towards the political authority, thereby threatening security stability. Moreover, political instability and the loss of national security can be factors for external intervention under the pretext of human rights and the protection of minorities .

[▽] تاريخ التقديم : 5202/4/31 تاريخ القبول: 5202/6/9 تاريخ النشر: 5202 /6/30

[*] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / العراق usupervision@mohesr.gov.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Economic development represents a factor of security as it provides any society with the material foundation that prevents its continued underdevelopment and economic and political dependency. Without sound development that meets the economic, social, and political needs of the community, it is impossible to talk about the availability of stable national security. On this basis, one of the main objectives of the economic structure in Iraq is to work on the advancement of economic institutions and to achieve sustainable development that ensures Iraq's security and political stability. A democratic economic structure has an important and influential incentive in achieving national security in Iraq, as it is not only related to the economic level but also serves as a fundamental factor in building balance among social classes, as well as achieving human development. The direct connection to national security is highlighted through economic security and the sustainability of resources, which are fundamental components of national security .

Keywords: structure, economic, democratic, national security, Iraq.

المقدمة :

ترتبط البنية الاقتصادية بشكل عام بارتباط وثيق بالسياسة العامة لأي دولة، ومن ثم ترتبط أيضاً في عملية (الدمقرطة). إذ تشكل التنمية الاقتصادية مساراً تاريخياً في البلدان التي تتجه نحو الديمقراطية، أن عناصر البنية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في تحديد الوزن السياسي للدولة، لما لها من تأثير مباشر في تحديد قوة الدولة وسياساتها لذلك فلها دور محوري وحاسم في بناء الأمم ورقي المجتمعات، فأغلب الشعوب التي تشتمل على نظاماً ديمقراطياً متطوراً نجدها قد سبقته بنظام اقتصادي، ومن جهة أخرى أن الدول التي لها خطط واستراتيجيات تعنى بالأمن الوطني قادرة على ان تتبنى خططاً لبناء الاستقرار وترصين البناء الاجتماعي، ومن بين من هذه الخطط تلك المتعلقة بتأمين الأمن الغذائي والأمن الصحي والمجتمعي كأولوية أساسية ومنهجية لبناء مجتمع آمن ومستقر ومتطور، وبقدر تعلق الأمر بالعراق فإن الوضع الأمني فيه قد مَرَّ بسلسلة من الضعف والوهن بعد عام 2003 نتيجة للصراع داخلياً لأسباب عدة أهمها ضعف البنية الاقتصادية، وما نجم عنها من أزمات هيكلية وانتاجية، فأفقدت تلك الآثار قوة الدولة العراقية، وهو بناء اقتصاد إنتاجي من جهة وتهديم ما تبقى من بنية تحتية، الأمر الذي انعكس سلباً على واقع الأمن الوطني في العراق.

أهمية البحث : تنبع أهمية البحث في تناوله موضوعاً يعد من المواضع ذات التأثير المباشر على مختلف المجالات، إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية إلا من خلال ترسيخ واستقرار الأمن الوطني.

إشكالية البحث : تتمثل مشكلة البحث في محاولة التعرف على طبيعة العلاقة بين البنية الاقتصادية والامن الوطني في العراق، إذ انها من الموضوعات ذات الطبيعة الجدلية سواء كانت على مستوى

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السياسة او الاقتصاد، لقد برزت هذه المشكلة في شكل طابع جدلي يتعلق بمسألة الاولوية، هل التنمية الاقتصادية هي التي تقود الى الديمقراطية ام الديمقراطية هي التي تقود الى التنمية الاقتصادية، وبالتالي فأن نتائجها تقود الى تعزيز وترسيخ الامن الوطني، فالدراسة تسعى للاجابة على التساؤل الاتي:

الى اي مدى يمكن للبنية الاقتصادية الديمقراطية ان تساهم في عملية استقرار الامن الوطني في العراق؟

وهناك تساؤلات فرعية اخرى للدراسة :

- ماهية طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والبنية الاقتصادية.
- ماهي مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق؟
- ماهي طبيعة التفاعل بين السياق الاقتصادي والسياسي في العراق؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مؤداها أن هناك ترابط وثيق بين البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني، فمحاولة تحقيق وترسيخ الآمن سينعكس إيجاباً على البنية الاقتصادية والعكس صحيح.

منهجيـة البحـث : اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في قراءة واقع البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني بالاستعانة بالمصادر العربية والبيانات والإحصائيات.

هيكلية البحث :

لتحقيق غايات وأهداف البحث وفي ضوء الفرضية فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور:

أولاً: مفهوم البنية الاقتصادية الديمقراطية.

ثانياً : العلاقة بين البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني.

ثالثاً: البنية الاقتصادية الديمقراطية وتأثيرها على الأمن الوطني في العراق بعد عام 2003. فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

أولاً / مفهوم البنية الاقتصادية الديمقراطية

تعد البنية الاقتصادية من المفاهيم التي حازت على اهتمام العلماء والباحثين الاقتصاديين، لأنها من المفاهيم التي تسعى اليها الدول المختلفة سواء كانت هذه الدول نامية أم متقدمة.

أما ما يتعلق بالبنية الاقتصادية الديمقراطية فهناك ثمة ارتباط بين الاقتصاد وبين الديمقراطية، فقد أشار (سيمون ليبست) الى علاقة التنمية الاقتصادية بالديمقراطية، بأن التنمية الديمقراطية عامل تفسيري ضمن أطار المدخل التحديثي لعملية التحول الديمقراطي، وأشار (بارنغتون مور) بأن التنمية الاقتصادية تشكل مسار تاريخي تتخذه البلدان باتجاه الديمقراطية الليبرالية، وأيضاً أشار (روستور) بأن التنمية تمثل الدافع لتحركات النخب المتنافسة لصياغة تسويات ديمقراطية (جبر، 2017، ص125). ويمكن النظر الى أن البنية الاقتصادية هي نظام يتكون من مجموعة مترابطة من الوحدات التي تؤدي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عملاً اقتصادياً، كأن يكون في صورة صناعة، أو سلعة، أو تقديم خدمات، أو إنتاج سلعة معينة، وبحكم العلاقة بين هذه الوحدات توجد مجموعة من القوانين التي تنظمها سياسة تسعى الى تحقيق منافع سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين، إذ تنحصر اهتمامات البنية الاقتصادية في تصوير الواقع المعاشي، وتنصب مهمة هذه السياسة في تحقيق قدر مستطاع من الإنتاج المادي للوصول بالرفاهية الى مستوى مقبول (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1991، ص23). الأمر الذي ينعكس على إيجاد مناخ ملائم لحضور الأمن والاستقرار، أما إذا حدث عكس ذلك، أي (عدم الاستقرار الاقتصادي) فيعد ذلك خلل في عمل هذا النظام، بما يؤدي الى تقلبات في حجم الإنتاج وانخفاض مستوى الدخل والأسعار، وينشأ عن ذلك مصاعب ونتائج عكسية ذات تأثير على النشاط الاقتصادي للأفراد، لذلك فإن إطلاق حرية النشاط الاقتصادي للفرد يساعد على زيادة الإنتاج بسبب المنافسة بين الأفراد من جهة، وسعي هؤلاء الأفراد الى الابتكار ومضاعفة الجهود تحقيقاً لأكبر قدر من المصالح العامة من جهة أخرى، وقد جاء الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي أقره المجلس الاتحادي الدولي في دورته (161) بالقاهرة في أيلول 1997، وفي الفقرة (20) منه ما نصه (تزدهر العملية الديمقراطية في البنية الاقتصادية المؤاتية، الأمر الذي يتطلب من المجتمع أن يركز فيما يبذله من جهود إنمائية على أشباع الحاجات الاقتصادية الأساسية للفئات الأقل حظاً لضمان اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية (المعهد الدولي لحقوق الإنسان، 2005، ص40). فالخيار الديمقراطي يظهر أن حرية العلاقات الاقتصادية هي شرط لتحرر الفرد نفسه، وللحرية السياسية، ومن هذا الربط بين السوق والحرية الشخصية ستستمد الديمقراطية قوتها التاريخية. وتستقر كإطار تاريخي لممارسته السلطة من الطبقة الجديدة التي حلّت محل الطبقة التقليدية (جبر، 2017، ص126)، وعليه فإن البنية الاقتصادية الديمقراطية تعني: هي مجمل النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي ترتبط بحريات العمل الاقتصادية، أو بالحريات الاقتصادية الفردية بما يحقق مصالح الطبقات، وتشمل هذه الحريات، حق الملكية، وحق تراكم رأس المال، وحرية الإنتاج – عن طريق تدخل الدولة لتنظم السوق، وتصحيح ما ينجم عن أدائه من أخطاء وتهيئة الخدمات الاجتماعية (جبر، 2017، ص125).

لذلك فالتنمية الاقتصادية بصورة عامة هي العامل الأساس للحياة السياسية والاجتماعية، ففي الواقع أن النظام السياسي والبنيات الاقتصادية المحققة للعدالة تعد العنصر الأساس للتنمية الاقتصادية، فالمتغيرين (النظام السياسي والبنية الاقتصادية) كلاهما يتأثر ويؤثر ببعضهما، فالبنية الاقتصادية تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار السياسي، كونها تعد ضمانة للاحتياجات الضرورية للمواطن، وإضفائها الشرعية للنظام سياسي نتيجة قبول سياساته الاقتصادية، بينما إذا غابت تلك العلاقة سيؤدي الى خلق نوع من التوترات داخل الدولة، وتهديد استقرارها الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانياً / العلاقة بين البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني

تستند هذه العلاقة الى فرضية مفادها: كلما كانت الدولة أكثر ثروة (قدرات وإمكانيات اقتصادية) كلما أزدادت فرص بناء الديمقراطية، ومن ثم توافر الأمن الوطني، ولكي يكون هذا الافتراض أقرب الى الصحة، هناك ثمة معايير للدولة التي تصنف الى حد ما أنها ديمقراطية، وهذه المعايير هي:

1- الثروة

2- التعليم.

وهما من المتغيرات المؤثرة في تحقيق الأمن الوطني وسيتم التطرق لهما بمزيد من التفصيل لما لها من صلة بموضوع البحث.

وتعد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والأمن الوطني علاقة تبادلية (تأثير ومتأثر) حيث لا يمكن الحديث عن التنمية الاقتصادية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية اقتصادية، ولا يمكن أن تكون هناك مشاريع تنموية بوجود صراعات ونزاعات وحروب، ولا أمن مستقر وراسخ في ظل غياب تنمية تلبي حاجات ومطالب أفراد المجتمع وترفع من مستوى معيشتهم، فالأمن والبنية الاقتصادية متغيران متلازمان، فالأمن عامل مؤثر وأساسي للبناء الاقتصادي وبغيابه لا يمكن تأسيس اقتصاد قوي ومزدهر، أما الاقتصاد الذي ينمو نسب جيدة ويوفر فرص عمل المجتمع يعد وسيلة ناجعة للحفاظ على الاستقرار وحافزاً لترسيخ الأمن الوطني (الصمادي، والعودات، 2009، ص126).

ويعد (روبرت ماكنمارا) وزير الدفاع الأمريكي في فترة الستينيات من القرن العشرين ورئيس البنك الدولي الأسبق أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والاقتصاد حيث تناول في كتابة (جوهر الأمن) الصادر عام 1968 هذه العلاقة بشكل واضح إذ يرى ((أن الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا مكان للحديث عن الأمن)) حيث يرى أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لفسح المجال والفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية فاعلة وحقيقية لتشمل جميع المجالات وبخاصة المجال الاقتصادي سواء كان ذلك على صعيد الحاضر أو المستقبل (عبد الله، 2014، ص45).

وبالعودة الى المعيارين اللذين سبق ذكرهما المتعلقين بتصنيف الدولة على أنها ديمقراطية وهما :

1- **الثروة** :

هي أحدى المقاييس التي ترتبط بالتنمية ومن ثم علاقتها بالديمقراطية و تعني في ما تعنيه بالدخل الفردي لأنها – أي الثروة – تلعب دوراً كبيراً في ظهور التباين الطبقي (غنى / فقر) وتأثيرها على نجاح أو توافر الديمقراطية ومن ثم الأمن الوطني ويمكن تحليل ذلك من خلال (جبر، 2017، ص126):

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أ – السلطة. ب – الفرد.

أ – السلطة :

تختلف وتتباين الأنظمة السياسية باستخدام او استغلال سلطاتها، بشأن الموارد الاقتصادية، فالفساد والهيمنة على السلطة مثلاً يؤثر على الديمقراطيات المستقرة أو الفتية الناشئة، لما تمثله من مخاطر على البنية السياسية والاجتماعية، سيما عندما تتحدد السياسة وفقاً للمصالح الخاصة، وليس العامة، لذلك فإن لم يتم توزيع الثروة بصورة عادلة، زاد من فرص الصراع، فإذا كان أفراد المجتمع غير متساوون في الموارد السياسية، فتكون المساواة السياسية مستحيلة التحقيق، الأمر الذي يؤدي الى تملك (أقلية) من الأغنياء (أصحاب الثروات) الموارد السياسية، ويسيطرون على أغلبية المواطنين (المؤسسة الدولية للديمقراطية، 2017، ص27). فكلما قلَّ اهتمام الدولة بتوزيع الموارد السياسية والاقتصادية انعكس ذلك على أفراد المجتمع، الأمر الذي يزيد من فرص الصراع والفقر وعدم الاستقرار السياسي والاجتباعي والاقتصادي، ويزيد من احتمالية اللجوء الى العنف ضد السلطة، ومن ثم تعرض الأمن الوطني للخطر، فالديمقراطية تتطلب في علاقتها بالاقتصاد توفير الحرية الاقتصادية، لأن سوء التوزيع والفوارق الطبقية تقلل من تكافؤ الفرص، مما يؤدي الى الاستقطاب الاجتماعي، وتقليص الوسط المعتدل الحيوي للمجتمعات، كما يحرف الصوت السياسي والتمثيل السياسي نحو أصحاب الموارد والسلطة، ويؤدي ذلك الى توليد وإدامة وضع تتمتع فيه النخب بنفوذ واسع على السياسات وعمليات صنع القرار ولذلك فكلما يشعر أفراد المجتمع بقدرة النظام السياسي على التفاعل معهم والقيام بتوفير احتياجاتهم زاد من فرص واستقرار المواطن والمجتمع والدولة أيضاً الأمر الذي ينعكس على توافر الأمن بحسبان أن التنمية تنشد تنمية الإنسان على المستويات كافة. ومن شأن ذلك تقليل احتمالات اللجوء الى الصراع أو العنف في المجتمع مادامت حقوقه وحرياته مُصانة، فضلاً عن أنها بواعث اطمئنان للمواطن وولائه للنظام السياسي، ومن ثم أرساء أسس الشرعية السياسية للنظام السياسي، وبذلك يتحقق أمن المواطن والنظام والمجتمع معاً (رشيد، 1997، ص116).

ب – الفـــرد:

أن انخفاض مستوى المعيشة يؤدي الى وقوع الإنسان على خط الفقر، أو دونه إذا لم يجد قوتاً أو عملاً، أو عدم توزيع للثروة بشكل عادل، فالأفراد لهم حاجات أساسية يسعون الى تحقيقها من أجل عيش آمن، وفقدان أحد الحاجات الأساسية للفرد، مثل : الدخل الفردي أو الوظيفة سيؤدي الى انحراف الأفراد في سبيل الوصول الى تحقيق غاياتهم، وأيضاً من الممكن أن يؤدي حرمان غالبية أفراد المجتمع من أدنى قدر من التعليم ويجعل البحث عن القوت وتأمين ضرورات الحياة المادية شغلهم الشاغل، لذلك يجب على الدولة أن توفر المتطلبات والحاجاته الأساسية لمواطنيها لغرض الوصول على مجتمع أكثر انسجاماً وأمناً.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يتأثر أفراد المجتمع بالوضع الاقتصادي، فنمو الاقتصاد يخلق فرص عمل جديدة ويساهم في تحسين مستوى دخل الفرد، بينما العكس من ذلك فإن الركود غالباً ما يصاحبه تدهور في مستوى دخل الأفراد ومعيشتهم، لذلك فإن واقع الاقتصاد بشكله العام يؤثر تأثيراً مباشراً على حياة أفراد المجتمع ولعل ذلك ما دفع الاقتصادي الأمريكي ((آرثر أوكون)) الى أطلاق ما أسماه ((مؤشر البؤس)) في الستينيات في فترة حكم الرئيس الأمريكي (جونسون) بهدف قياس ما يمر به أفراد المجتمع اقتصادياً ومعرفة ما إذا كانوا في حالة اقتصادية جيدة أم بائسة.

2 – التعليم :

يعد التعليم المحرك الأساس للنمو الاقتصادي وأن استثمارات البلدان في حقل التعليم تؤتى ثمارها على نحو وافر، سواء كان على مستوى الفرد بازدياد دخله وتحسين مستوى معيشته، أم على مستوى الدولة بزيادة ناتجها القومي الإجمالي وتعزيز مكانتها الاقتصادية، فضلاً عن ذلك فالتعليم يساهم في ارتفاع كفاءة العاملين وزيادة فرص التوظيف، مما يؤدي ذلك الى دفع عجلة الواقع الاقتصادي للإمام، ولذلك نرى أن الدول التي تهتم اهتماماً كبيراً بالتعليم تحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى، ويعد التعليم أحد المؤثرات التي ترتبط بمؤشرات التنمية والاقتصاد بشكل عام، كذلك ترتبط كمؤشر بدمقرطة المجتمع، بمعنى أن ثمة علاقة بين التعليم والديمقراطية، فكلما أرتفع مستوى التعليم كلما سنحت الفرصة لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي، ومن ثم تحقيق الأمن الوطني، لأن التعليم متغير مهم في زيادة رغبة المواطن بالمشاركة في الحياة السياسية، وتبني الفرد آراء سياسية وثقافية مختلفة حيال الكثير من القضايا السياسية والمجتمعية والثقافية والفكرية، إذ يتاح للفرد / المواطن، والمتعلم والمثقف فرصة أدراك حقوقه السياسية وحرياته، وهذا لا يتم بدون توافر مستوى معاشي جيد وكافي الذي يدفعه الى الاهتمام بثقافة المجتمع (جبر، 2017، ص131).

وتعد الديمقراطية واحدة من القيم الأساسية لكونها تحمي المواطنين وتضمن لهم حقوقهم الأساسية (تعريف الأمم المتحدة للديمقراطية، http://www.un.org/globalissues/denocracy.) . فالديمقراطية لا ترتبط بالواقع السياسي فحسب وإنما تعني في البداية شكلاً من أشكال الحكم الذي يقوم على مبدأ التداول السلمي للسلطة، وأيضاً هي قيمة تبرز من خلال أفعال الإنسان وسلوكه، وتحوي معاني الاعتراف بالاختلاف، مثل اختلاف الثقافات والآراء والاختلاف بين الأديان (كلبوسي، التعليم والديمقراطية – الإصلاح المنشودة، http:anfasse.org/index.php).

فالعالم عند المفكر الأمريكي (صاموئيل هنتنغتن) مر بثلاث أمواج من الديمقراطية كان آخرها ما بين الاعوام (1974 و2005) حين ازداد عدد الدول الديمقراطية في العالم بشكل كبير، وكان لانتشار الديمقراطية أسباب متعددة من بينها انتشار القيم التي تنادي بها الديمقراطية ومنها التطور الصناعي والاقتصادي والاجتماعي، وهناك أسباب أخرى لايزال الباحثون يستكشفونها أملاً في إيجاد وصفة ناجعة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

يتم تقديمها الى الدول والشعوب التي تتطلع الى الديمقراطية (Huntinggton, 1991, p.122). إن انتشار الديمقراطية في العديد من دول العالم لم تشجع أو تؤدي الى تبني دول العالم العربي والشرق الأوسط فكرة الديمقراطية ولم تتأثر بأمواج الديمقراطية، بل العكس من ذلك بدأ أن هذه الدول تتجه نحو المزيد من التسلط والاضطهاد وغياب الحريات وحقوق الإنسان وتوطيد نظم الحكم الأوتوقراطي والفاشي (Heydemann, wpgradin Authorianism in the Arab world www.brookings.edu.).

وبهذا الوصف يعد التعليم من أهم الطرق والوسائل التي تساهم في بناء المنظومة القيمية والسلوكية التي تميز مجتمعاً عن آخر فالتعليم ليس فقط منهج وليس مجرد إسلوب تلقين ونقل المعلومات وإنما منهاج حياة شامل يرتبط بحياة الإنسان منذ أن يولد ولحد مماته، أما ما يتعلق بالديمقراطية فهي أيضاً ليست مجرد نظام حكم وليست عملية انتخابات، وإنما أيضاً نظام حياة متكامل، ترتبط بكل مكونات حياة أفراد المجتمع، وهنا تلتقي الديمقراطية بالتعليم، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، فالتعليم يعزز ويرسخ القيم الديمقراطية في المجتمع من خلال التسامح وحرية الرأي والتعددية السياسية، والاحترام وحرية الإنسان وكرامته، وبروز قدراته الإبداعية.الا ان العكس من ذلك يمكن ان يقوم التعليم بدور سلبي في دعم معارضة وإجهاض القيم الديمقراطية من خلال تعزيز قيم وثقافة الأبوية والرعوية، ودعم أنظمة الحكم الفردي والدكتاتوري وغرس قيم المواطنة المعارضة السلبية، وتقزيم حقوق المواطنة وتحويل المواطن الى مجرد سلعة استهلاكية غير قادرة الى الإبداع والإنتاج ومسايرة التقدم. وهنا لابد من المقارنة بين التعليم في الدول التي تؤمن بمبادي حكم ديمقراطية وبين دولاً أخرى تسودها أنظمة حكم غير ديمقراطية. ففي النظم التعليمية في الدول ذات الحكم الديمقراطي. يتضح أن هناك فوارق في طريقة وإسلوب التعليم، ودور الحكومة يكون الداعم فقط وليس المتحكم أو المتدخل، فهناك المبادرات المتعلقة في دعم التعليم والبحث العلمي، وتوفير كل الإمكانيات المادية بنجاح التعليم كالمكتبات والنشر والترجمة، فضلاً عن ذلك والأهم هو القيم التي يتم التركيز عليها والتي تعد ركيزة مهمة ومقياساً لنجاح التعليم، إضافة الى الدور الذي يلعبه التعليم في ترسيخ مفهوم المواطنة والقدرة على التفكير والنقد والمحاسبة والمساءلة كالمرتكز لأي نظام سياسي ديمقراطي قوي، يتمثل بالنظام التعليمي الناجح والقوي، فالعلاقة تكون واضحة بين نظام الحكم والنظام والتعليمي وإذا ما أردنا أن نعرف طبيعة نظام الحكم، يتحتم علينا أن ننظر الى طبيعة نظام التعليم السائد فيه.

أما في أنظمة الحكم غير الديمقراطية (الحكم الشمولي أو الدكتاتوري) فنجد هناك احتكاراً وتدخلاً واضحاً في أنظمة التعليم ومناهجهُ، فضلاً عن التراجع الواضح في مخصصات البحث العلمي، وهجرة العلماء والمثقفين وتدني مستوى البحث العلمي وقلة عدد المراكز البحثية حتى وأن وجدت فدورها هامشياً تجميلياً. وليس لها دوراً في رسم وترشيد السياسات والقرارات، فضلاً عن ذلك ففي هذه الأنظمة تتعزز ثقافة الخوف والتردد.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وعلى هذا الأساس تستهدف التربية في المجتمع الديمقراطي تحقيق القيم والمبادئ والأفكار التي يتضمنها الإطار الديمقراطي للمجتمع عن طريق غرسها في [ذهنية] الأفراد وتشكيل اتجاهاتها وتكوين سلوكها على أساسها، وعن طريق تهيئة المواقف التربوية والتعليمية [الهادفة] لضمان هذا التشكيل (أحمد، 2007، ص5). أن النظام السياسي الديمقراطي يتطلب وجود عدد كبير من السياسيين ذوي الكفاية والدرجة والثقافة السياسية، ولا يمكن أن يتوفر ذلك إلا في البلدان التي تتمتع بمستوى عالٍ من التعليم والثقافة، أما في البلدان الفقيرة فتفتقر الى المؤسسات التعليمية والثقافية، ولا يمكنها من أن تصل الى درجة من المشاركة السياسية بأسلوب ديمقراطية إلا برفع مستوى وعي الأفراد عن طريق التربية والتعليم والثقافة، ويقتضي ذلك توفر مستوى اقتصادي متقدم يهيء مؤسسات تربوية وتعليمية كالجامعات والمراكز الثقافية ودور النشر (الأسود، 1990، ص87).

أن الأمن شرط أساسي للبناء الاقتصادي، فمن دونه – أي الأمن – لا يمكن تأسيس اقتصاد ناجح، في حين أن الاقتصاد إذا نجح في تحقيق فوائد ملموسة فإنه يعد ذلك وسيلة للحفاظ على الأمن وتعزيزه وتقويته، من هنا فإن العلاقة بين الأمن والاقتصاد تعد علاقة وثيقة لا يمكن الفصل بينهما، ولا يمكن لاحدهما البقاء دون الآخر.

ثالثاً /البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003

إن للعامل الاقتصادي دوراً مهماً في تعزيز الأمن الوطني من خلال إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع والمؤسسات العامة للدولة، فقلة المصادر الطبيعية والمادية للدولة تعد من المتغيرات المؤثرة التي تؤدي الى الضعف في قوتها، وتجعل من أمن الدولة الوطني والقومي عرضة للتهديد (الحسناوي، 2019، ص88). وبالعكس من ذلك فإن توافر المصادر المادية للدولة تعد من المتغيرات التي تفضي الى قوة الدولة سياسياً واقتصادياً ومن ثم تبعد خطر الأمن أو التهديد سواءاً من خارج الدولة أو من داخلها.

وباستقراء الواقع الاقتصادي العراقي، نجد تأثير الواقع الاقتصادي بالظروف السياسية التي مرت عليه منذ عقود سابقة، وأن بدأ هذا واضحاً مع دخول النظام السياسي السابق حربه مع إيران في الاعتماد على مورد واحد (وهو النفط) وتبعية الاقتصاد من ثم الى الخارج، غير أن المفارقة الأكبر هي أن منذ احتياج النظام السابق للكويت، ظهرت حاجة للأمن الاقتصادي الوطني، فقد أدى فرض العقوبات الاقتصادية الى التأثير في نواحي الحياة كافة، إذ بدأت مرحلة من العسر الاقتصادي منذ عام 1990 الى عام 2003 إذ اتسمت هذه المرحلة بمحاولة الدولة الاعتماد على الإيرادات المحلية، أن هذه المشكلات تفاقمت بعد التغيير السياسي عام 2003، حيث اعتمد على عدد من السياسات والبرامج لتنظيم النشاط الاقتصادي، لكن هذه السياسات لم تكن موقفه في أحداث أية نسبة من النمو في القطاعات الاقتصادية، بل حصل تراجع في المجال السلعي والخدمي، وذهبت التخصيصات المالية من دون أن تحقق الأهداف

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المطلوبة، مما زاد من تفاقم الوضع الخدمي والمعيشي لشريحة واسعة في المجتمع، على الرغم من ان العراق يمثل المرتبة الخامسة بأكبر احتياطي للنفط في العالم في العام 2021، إذ يبلغ احتياطي النفط ما يناهز (145,2) مليار برميل (العراق خامس احتياطي للنفط في العالم، 2021، http://shafal.com/at).

الا أنه في ذات الوقت يعاني من تهالك البنية التحتية وارتفاع معدلات البطالة والفساد الإداري والمالي وعدم وضوح الرؤية حول توزيع الثروات، وهو ما جعل هذه الموارد الاقتصادية الكبيرة سبباً في اختلاف الفرقاء السياسيين حول طريقة إدارتها والاستفادة منها للنهوض بالمجتمع العراقي الجديد، وأرساء قواعد الدولة القانونية المنشودة لينعكس بدوره على الجانب الأمني فيوّلد أزمة أمنية تتفاقم يوماً بعد يوم في الوقت الذي يفترض أن يكون العامل الاقتصادي سبباً في تقليص فجوة الخلافات وحجر الزاوية لأقامة دولة تنعم بالأمن والأمان (حمد، 2015، ص284).

واتساقاً مع اتجاه هذا الموضوع سنتاقش مدى تأثير العوامل الاقتصادية في الوضع الأمني العراقي من خلال العناصر الاتية:

1- **السلطة**

منذ عام 1968، أكدت الأحداث بأن النظام السياسي السابق قد صرف انتباه الشعب العراقي الى اتخاذ قرارات سياسية مهلكة بتوريط العراق وشعبه في حروب دموية مع الجارتين (إيران طيلة ثماني سنوات) ثم (غزو الكويت) تحت حجج واهية بدلاً من القيام بالنهوض بتنميته، فعمد النظام السياسي على صرف انتباه الشعب العراقي الى وجود خطر متربص سياسياً واقتصادياً خلف الحدود، فضاعت فرصة للتنمية وأهدرت قضية الوحدة الوطنية (جبر، 2018، ص105).

أما بعد عام 2003 فقد شهد العراق مرحلة انعطاف سياسي على مستوى طبيعة النظام السياسي الذي تبنى البرلمانية والنيابية والتعددية والديمقراطية والاتحادية (حسب المادة /1 من الدستور عام 2005) فمن الطبيعي سيفرز حالة جديدة والعلاقات ما بين النظام السياسي والمجتمع العراقي قوامها تقديم الخدمات العامة، فإذا كانت السياسات العامة تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي فإنها ستقضي الى توافر الأمن الوطني، لأن عملية الاستقرار لا تتم بدون توافر الأمن (جب، 2003، ص90-91).

إذاً هنا يبرز السؤال التالي، هل أن السياسات العامة التي اتخذتها السلطة العراقية بعد عام 2003 قادت الى التأثير في عملية توافر الأمن الوطني العراقي ؟ وسنحاول الاجابة عن هذا السؤال بما يلي: أن الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 اعتمدت على سياسات وبرامج اقتصادية لم تكن موفقة في أحداث أية نسبة من النمو في القطاعات الاقتصادية، بل حصل تراجع في المجال الخدمي والسلعي بسبب عدم امتلاكها رؤية واضحة حول الأهداف الاقتصادية للعراق بعد عام 2003. وقد يعزى

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ذلك الى عدم وجود تصورات واقعية ومنهجية واضحة لدى الحكومة، فعدم الإشارة الى الفلسفة الاقتصادية المطلوبة في توجيه الموارد الاقتصادية بالدستور أدى الى غياب المرجعية الدستورية للسياسات والبرامج التي تعتمدها الدولة، وهذا ما نجده من تناقض في كثير من القوانين والتعليمات كما هو الحال في قوانين (الاستثمار والشركات والضريبة) لأن هناك تناقضات وتقاطعات بين تلك القوانين على الرغم من أنها تنظم نشاطاً اقتصادياً محدداً، وهو الاستثمار، وقد كان التوجه العام والمعلن من قبل العديد من السياسيين هو تحجيم دور القطاع العام (الدولة) في مجال الإنتاج والتوزيع، وحصرها فقط في تقديم بعض الخدمات، ونجد ذلك أن الدولة قامت بتضخيم ملاكها الوظيفي على حساب الإنتاج والتوزيع وما لحق المؤسسات الحكومية الأخرى من نهب وتخريب، فضلاً عن الفساد المالي والإداري، الأمر الذي أدى فراغ أمني وتبعها شيوع ممارسات سلبية كرد فعل إزاء السياسات السابقة واللاحقة، فأدت الى اتساع ظاهرة البطالة – وارتفاع نسبة الفقر، فانعكست بدورها على مستوى الدخل المعيشي للفرد العراقي في ظل زيادة السكان وتردي الخدمات الصحية والطبية التي ألقت بآثارها على المواليد الجدد وارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمومة (جبر، 2003، ص97)، (مهدي، 2020، ص125–126).

لقد تعرض المجتمع العراقي بعد عام 2003 الى أزمات متعاقبة استهدفت رأس ماله الاجتماعي وموارده ومؤسساته وبات الجميع خاصة بعد عام 2014 يعيش في بيئة محفوفة بالمخاطر سيما بعد نشاط العصابات الإرهابية والاستيلاء على بعض المحافظات العراقية والتي سببت آثاراً سلبية على بنية المجتمع العراقي مما أدى الى تردي الأوضاع الأمنية، فانعكس على الجانب التعليمي والثقافي والتربوي. فضلاً عن الخسائر البشرية والممتلكات العامة والخاصة، وادت هذه الظواهر الى فقدان الأمن الاجتماعي خاصة، والأمن الوطني عامة، ومن ثم غياب الأمن الوطني في العراق (صالح، 2017، ص37).

2– <u>الدخل الفردي</u>

إن الفقر يكون مصحوباً في الغالب بمستويات عالية من الأمية، وهو يؤثر على التعليم بشكل خاص والثقافة بشكل عام، الأمر الذي يضعف من ثم الوعي السياسي، والوعي الديمقراطي، لأن الديمقراطية تتجسد في المشاركة السياسية، فالمشاركة السياسية تتطلب قدراً من الوعي والمستوى الناضج من التعليم وفي السياسة، وخلاف ذلك يفضي غالباً الى نشوء بؤر التخلف والعنف والجريمة، فوفرة الموارد المالية والثروات وتوزيعها بشكل عادل وتوافر العناصر البشرية اللازمة للقيام بنشاط اقتصادي سيؤدي الى عدم التفاوت بين الطبقات والى الاكتفاء الذاتي للدولة، وتبعدها عن مبدأ الاعتمادية، فالدولة التي تقل مصادرها ومواردها المالية تعد من عوامل ضعف الدولة، ومن ثم مقدمة لضعف الأمن الوطني، وعكس ذلك يعَد قوة للدولة، ومن ثم توافر فرص للأمن الوطني (زهير، وحسين، 2016، ص177).

أن تسريح الموظفين في وزارات (الداخلية والدفاع والإعلام وبعض الأجهزة الأمنية الأخرى) كان له تأثير في انخفاض مستوى الدخل الفردي، فلجأ قسم كبير من هؤلاء الموظفين الى اتخاذ مواقف غير

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

متماهية مع المشروع السياسي الجديد في العراق، الأمر الذي جعل قسم منهم يشكلون تهديداً للأمن الوطني، عبر انضمام البعض الى عصابات الجريمة وعصابات (تكفيرية مسلحة) فضلاً عن زيادة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن اعتماد العراق على مصدر واحد رئيسي من الاقتصاد (النفط) يهدد عملية بناء الدولة ويهدد السلم والاستقرار السياسي والاجتماعي بسبب تقلبات الأسواق العالمية (حمود، 2017، ص25). إضافة الى ذلك حصول تشوهات في النشاط الاقتصادي، والخلل في إدارة الموارد وفي تفاقم مشكلة البطالة وزيارة نسبة الفقر والحرمان، فوجود أكثر من (4) مليون عراقي تحت خط الفقر يشكل تهديداً أمنياً في بنية المجتمع العراقي (أحمد، 2019، ص228). وكذلك تذبذب مستوى الدخل الفردي للمواطن العراقي (موقع ميادين : البنك الدولي يكشف عن انخفاض بالدخل العراقي : http://www.almayadeen).

أن هذه القديرات والتحليلات تدل على عدم كفاية هذه الدخول لمتطلبات المعيشة، إذا ما حسبنا أن (30%) لا يكون سكناً، فضلاً عن ضعف متطلبات الصحة والتعليم، أن هذه المؤشرات تدل على إمكانية الجنوح نحو أعمال العنف والسرقة والجريمة وغيرها من مؤشرات الإخلال بالأمن الوطني العراقي.

أن المتغيرات الاقتصادية تؤثر وتتأثر ببعضها، لذا فإن الانخفاض في الناتج المحلي يؤثر على مستوى التشغيل في الاقتصاد، وهذا الانخفاض يؤدي الى ارتفاع الفقر والبطالة، ومن ثم التراجع في مستوى المعيشة الاقتصادية للمواطن العراقي الأمر الذي يهدد عملية توفير فرص للأمن الوطني العراقي.

3- التعليم

يعد التعليم أحد المؤشرات التي ترتبط بدمقرطة المجتمع، بمعنى أنه ثمة علاقة بين التعليم والديمقراطية فكلما أرتفع مستوى التعليم كلما سنحت الفرصة لتأسيس نظام سياسي ديمقراطي، ومن ثم تحقيق الأمن بصورة عامة والأمن الوطني بصورة خاصة، لأن التعليم متغير مهم في زيادة رغبة الفرد بالمشاركة السياسية في العملية السياسية، وتبني القضايا المختلفة إذ يتاح الفرد، المواطن، المتعلم، المثقف فرصة إدراك حقوقه السياسية وحرياته، وهذا لا يتم إلا بتوافر مستوى معاشي جيد مكافي الذي يدفعه الى الاهتمام بالثقافة العامة وخصوصاً الثقافة السياسية، فتعزيز المؤسسة الأمنية منوط بتعزيز دور المؤسسة التربوية والتعليمية، وما يحتاجه من مختبرات ومناهج ومواد علمية ترتبط بحاجة المجتمع والأفراد، ومنها الجانب الأمني وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين، لأن من مهام المؤسسات التربوية والتعليمية إعداد أدوات التربية الوطنية والبنية الاجتماعية والسياسية، لأنها الأكثر تأثيراً وأهمية في بناء الدولة والمجتمع والمواطن، بشكل عام والأمن الوطني بشكل خاص.

ويعتبر التعليم الركيزة الأساسية في بناء المجتمع ويعد أداة مهمة في تنمية الفرد، عبر المؤهلات التي تؤدي الى رفع قدراته الانتاجية وتوفر فرص العمل وتزيد من مساهماته الاقتصادية في زيارة الانتاج المحلي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لقد عانى العراق من مشكلات عديدة تعرضت لها المؤسسة التعليمية والثقافية ولابد من ان يكون الجانب التعليمي ذات اهمية ومنها على وجه النصوص تعليم الأناث، ومازاد من مشكلة التعليم هو تسيس هذا القطاع مما أثر بشكل واضح على عناصره الأساسية وهذا ما اشار اليه البنك الدولي (الأمم المتحدة والبنك الدولي : التقديرات المشتركة لأعمار العراق، 2003، ص19).

وبقدر تعلق الأمر بهذا الجانب فالعراق، من الدول التي لم تلبي الحد الأدنى من المعايير الدولية لتمويل التعليم المتفق عليه الذي دعا الدول الى تخصيص ما لا يقل عن (15 – 20%) من إجمالي الانفاق على التعليم لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، ووفقاً لدراسات منظمة (اليونسيف) والبنك الدولي وبحسب معدلات الالتحاق بالمدارس، من المتوقع أن يتمكن الطفل العراقي من أكمال (6,9) سنوات فقط من التعليم المدرسي مقارنة بـ(11,3) سنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتفيد الدراسات الى أن (13%) من الاطفال الذين يتراوح أعمارهم إن (4,3) سنوات يمضون على مسار سليم في اكتساب مهارات القراءة والكتابة. أن نتيجة هذا الانحدار والفشل هو خروج العراق خارج تصنيف جودة التعليم (مؤشر دافوس لجودة التعليم) لعام 2021 والذي ضم (180) دولة (النصراوي : التعليم في العراق (تحويل الأزمة الى فرصة) /http://businees.uokerrsalaied.iq).

إضافة الى أسباب أخرى منها ان وزارتي التربية والتعليم العالي لم تستفد من تجارب الدول المتقدمة في مجال التعليم والتربية، فضلاً عن انتشار الجامعات الأهلية غير الرصينة وتفشي ظاهرة منح الشهادات الجامعية بسهولة، وتهالك الخدمات التربوية والبنية التحتية، ثم جاءت (كورونا) التي مثلت تهديداً لملايين الطلبة الذين اضطروا للانقطاع عن الدوام الأمر الذي أدى الى ضعف إمكانياتهم الدراسية (هادي، 2022، ص266–267). لقد واجه نظام التعليم في العراق العديد من المشاكل ومن الممكن التطرق لها بشكل مختصر وبتحليل نقدي :

أ– <u>المناهج التعليمية القديمة</u> :

فالمناهج التعليمية في هذا البلد لا تلبي متطلبات العصر الحالي، باعتباره منهجاً قديماً وتقليدياً كونه يجعل من الطالب أن يحفظ حقائق وأرقام معينة دون أن يراعي حقيقة أن التعليم عبارة عن تنمية شاملة، فضلاً عن أنه ينصب تركيزه على الفردية في التعليم ولا يهتم بالجوانب النفسية التي لا يمكن تجاوزها في عملية التعليم والتعلم بالعمل والبحث والمعرفة العلمية والنقاش والتحليل والتفكير في المستقبل بل كان يركز على الحفظ والمواضيع النظرية.

ب– <u>المتسربين من الدراسة</u> :

يعد التسرب من الدراسة والرسوب من بين أهم الأسباب التي تؤدي الى الهدر الاقتصادي، وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي الى تسرب الطلبة من الدراسة منها ضعف التحفيز أو البيئة المدرسية غير الجذابة، وكذلك ضعف الإمكانيات المادية للأسرة، وعدم تحديث المناهج وطرق التدريس المملة فضلاً

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

عن عمالة الأطفال والفقر التي تعد من بين أهم أسباب التسرب من المدرسة، كما تعود أسباب التسرب الى ضعف النظام التعليمي في المدارس الابتدائية والعجز عن تحقيق الأهداف التربوية، وكنتيجة الحروب وغياب الأمن التي أدت الى الهجرة القسرية وازدياد نسبة الأطفال اليتامى وفقدان الرعاية الأبوية.

ت – <u>البنى التحتية المتهالكة</u> :

تعد المناطق الريفية والمناطق الفقيرة أكثر المناطق التي تعاني من تدهور الأبنية المدرسية التي تهدد صحة وحياة الطلبة، إذ يوجد في العراق على ما يزيد عن (15) ألف مدرسة ابتدائية إلا أن ما يقارب (35%) من هذه المدارس ليس لديها أبنية خاصة بها. ومن بين أكثر من (4) آلاف مدرسة متوسطة في العراق هناك (30%) منها ليس لديها مبنى خاص بها، وأكثر من ألفي مدرسة ثانوية هناك (30%) تفتقر الى المرافق العامة، وتعاني المناطق الريفية بشكل خاص من نقص حاد في المدارس والمدرسين والخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات، وهناك فرق واسع فيما يتعلق بأعداد الصفوف بين الريف والمدنية، فقد يصل عدد الصفوف في المدارس في المدن الى (24) صفاً دراسياً، بينما في المدارس الريفية قد لا يصل الـ(6) صفوف فقط، وقد ساهمت هذه الفوارق في تقليص عدد الساعات الدراسية في المدارس العراقية. وقد أثرت هذه العوامل سلبياً على العملية التعليمية العراقية ومخرجاتها (مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية : التعليم في العراق : الواقع والطموح، https://www.rawabatcenter.com) .

أن مشكلات التربية لازالت قائمة في العراق وارتباطها بظروف أخرى كالدخل الفردي والسكن والأمن والحاجة الى العمل الإضافي لأعانة الأسرة، كلها متغيرات تسهم في زيادة المتسربين من الدراسة سواء في المرحلة المتوسطة أو الثانوية وحتى في المراحل الجامعية ، وأن هجرة آلاف العوائل من مناطق سكناهم في المحافظات الى أماكن أخرى الذين تعرضوا للهجمات الإرهابية (داعش) كان له أثرهُ الواضح في عدم استطاعة التلاميذ من أكمال دراستهم في المرحلة الابتدائية ومن ثم قلة انتقالهم الى المتوسطة والإعدادية والجامعية.

أن للتعليم أثرهُ في إشاعة الأخلاق الحسنة والآداب العامة. لأن انقطاع الطالب عن الدراسة في ظل غياب اكتسابهم قيم التعليم سيؤدي الى تبني أساليب العنف أو العنف المصاحب للجريمة، هذه المظاهر أحد أسبابها انخفاض الانفاق العام على التعليم والى سياسة التسيب والتساهل حيال القطاع التعليمي، فضلاً عن مظاهر الفساد الإداري والمالي، هذه الأمور وغيرها مرتبطة ببعضها الى حد كبير مما يشكل صور آنية ومستقبلية للإخلال بالأمن والأمن الوطني.

أن تأثير البنية الاقتصادية على الأمن الوطني العراقي تتطلب الإدارة الرشيدة والفعالة للموارد الطبيعية وفي مقدمتها مورد (النفط) والاستخدام العلمي والأمثل لهذا القطاع لابد أن يكون مفتاحاً لانتقال الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي يعتمد على ما ينتجه العراق من النفط فقط الى اقتصاد متنوع

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ومستدام، وهذا الاقتصاد المتنوع يحتاج الى الاستثمار الناجح في القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل (الزراعة، والصناعة) التي توفر قاعدة ثابتة وصلبة لمواجهة التقلبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي ذات الوقت فإن الأمن الوطني ليس فقط يتمثل باقتصاد قوي، بل أيضاً يحتاج الى بنية متينة تساعد أفراد المجتمع وتدعم متطلباتهم اليومية كمشاريع الطرق والمواصلات والكهرباء، والمياه، فكل هذه المتطلبات تعد من المتطلبات الاساسية للاستقرار الاجتماعي وهذه المجالات ليس فقط تعزز من قدرة الدولة في تقديم الخدمات الأساسية بل تسهم في تحسين جودة الحياة وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع وتكون درعاً يحمي العراق من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن التغاضي عن الدور الذي تلعبه القوى العاملة في تحقيق التكامل بين تطور البنية الاقتصادية وتعزيز الأمن الوطني، فالعراق يمتلك ثروة بشرية كبيرة، ولتحقيق الاستفادة من ذلك لابد من تطوير النظام التعليمي الذي يواكب متطلبات الحياة العصرية للمجتمع العراقي، فالتعليم الذي يستند على المعايير الصحيحة يعد الأساس في بناء الجيل القادر على قيادة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فالاستثمار في التعليم والتدريب المهني يمكن أن يعزز قدرة أفراد المجتمع على المشاركة الفاعلة في سوق العمل ويقلل من معدلات البطالة والفقر بما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويعزز من توافر الأمن الوطني.

الخاتمة :

يولي أي نظام سياسي أهمية رئيسية وكبيرة لقضية الأمن الوطني بغض النظر عن طبيعة ونوع النظام السياسي، غير أن الفرق يكمن في طبيعة وهدف وغاية الأمن في هذا النظام السياسي أو ذاك، فالأنظمة السياسية الدكتاتورية تهتم بأمن النظام السياسي كوسيلة (غائية) للنظام في سبيل استمراره لمدة زمنية طويلة في الحكم مستخدمة أساليب القمع وخنق الحريات والحقوق السياسية، أما في الأنظمة السياسية الديمقراطية فقد ارتبط الأمن منها بتنمية قدرات الإنسان والدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وبقدر تعلق الأمن في العراق، فقد شهد تغيراً سياسياً تمثل في تحوله من نظام سياسي دكتاتوري الى ديمقراطي، وهذا الانعطاف السياسي قد أحدث تأثيراً في مجمل النشاطات ومنها النشاط الاقتصادي وتأثيره على الأمن الوطني في العراق، فالنشاط الاقتصادي العراقي اعتمد اعتماداً كلياً على مورد واحد وهو (النفط) دون الموارد الأخرى، فضلاً عن التشوهات الهيكلية والإنتاجية التي أحدثها النظام السياسي السابق بفعل اقحام العراق بالحروب في المنطقة مما ضيع فرص النهوض بتنمية عراقية، هذه المؤشرات وغيرها وما لحق بالعراق من شيوع الفساد الإداري والمالي قد أثر على طبيعة وهدف الأمن الوطني فيه، فقد رافق الأمن الوطني العراقي العديد من الانتهاكات الداخلية كادت أن تعرض المجتمع العراقي الى خطر التمزيق والتقسيم وضياع الثروة، ومن أبرزها سيطرة العصابات الإرهابية (داعش) على بعض محافظات العراق، غير أن الاستعدادات الوطنية والروح الوطنية قد حالت دون امتدادها والقضاء عليها

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفي خضم هذه التحديات يبقى العامل الأساس والأهم هو الإرادة السياسية لتحقيق التغيير المنشود، إذ تقع على عاتق الحكومة العراقية أن تتبنى سياسات عامة متكاملة ترتكز على التعاون والتنسيق بين القطاعات المختلفة، وتستند في ذلك على التخطيط العلمي والتنفيذ الفعال والمراقبة والمراجعة المستمرة، فهذه كلها خطوات تهدف الى تحقيق الأهداف والمصالح الاستراتيجية ولابد أن تكون هناك رؤية مشتركة تضع المصالح العليا للعراق فوق كل الاعتبارات الأخرى وهذه الرؤية تعمل على تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وصولاً الى تحقيق وتعزيز الأمن الوطني في العراق.

References:

1. جبر، د. عبد العظيم. 2017. النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني – دراسة نظرية –. مؤسسة ثائر العصامي. بغداد.
2. رشيد، عبد الوهاب حميد. 1997. مستقبل العراق والفرص الضائعة والخيارات المتاحة. دار الثقافة والنشر. دمشق.
3. صادق، الأسود 1990. علم الاجتماع السياسي. مطبعة جامعة بغداد.
4. الحسناوي، سهاد عبد الحسين. 2019. الوعي السياسي وأثره على الأمن الوطني (حالة العراق بعد عام 2003). دار الرافدين. ط1. بيروت.
5. جبر، عبد العظيم. 2018. البنية السياسية الديمقراطية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003. د.ط. د.م.
6. أحمد،علي حسين أحمد 2019. تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003. دار السنهوري. لبنان.
7. Huntington , Samuel P. 1991. Dcmocracy's third wave. journal of Democracy.
8. المعهد الدولي لحقوق الإنسان : الديمقراطية والحريات العامة، جامعة دي بول، شيكاغو، 2005.
9. منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية، الحالة العالمية للديمقراطية، 2017.
10. الأمم المتحدة والبنك الدولي : التقديرات المشتركة لأعمار العراق، 2003.
11. هشام الصحاوي وعبد الرؤوف العوادات : أثر التنمية الاقتصادية على الديمقراطية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 3، 2009.
12. أحمد، رمزي. 2007 . الديمقراطية والتربية ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، العدد 3.
13. حمد، سعد عطية. 2015. السياسة المالية والاقتصادية وانعكاساتها على الوضع الأمني، مجلة طلبة القانون والسياسية، العدد 2، جامعة كركوك.
14. صالح، محمد عبد. 2017. واقع الاقتصاد العراقي والتحديات بعد عام 2003، مجلة المستنصرية، العدد 57.
15. زهير، حيدر ، وحسين، عقيل. 2019. استراتيجية البعد الإنساني للأمن الوطني، مجلة قضايا سياسية، العدد 58، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
16. حمود، شاكر. 2017 الإشكالية الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد 35 – 36، الجامعة المستنصرية.
17. هادي، هدى 2022. التعليم الألكتروني وأثره على السياسات العامة في ظل جائحة كورونا، مجلة الدراسات إقليمية، العدد 52، جامعة الموصل.
18. عبد الله، ساعد. 2014. جدلية الأمن والتنمية في الجزائر (1990 – 2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لخضر، بسكرة.
19. مهدي، زيد. 2020. البنية الثقافية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
20. خالد كلبوس : التعليم والديمقراطية والإصلاح المنشود: http://anfass.org/index.
21. Steven Heydemann, ((wpgradin Authorianism in the Arab world)), (Analysis paper, No.13, Saban center formiddle Policy at the Brooting institution press wushington DC, October 207), on the qab. www.brookings.edu.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/